

Distr.
GENERAL

E/CN.17/IFF/1998/10
19 June 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات
الدورة الثانية

جنيف، ٢٤ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

البند (د) '١٠' من العنصر البرنامجي الثاني

المسائل التي تركت معلقة وغيرها من المسائل المنبثقة عن العناصر
البرنامجية لعملية الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات

الأسباب الأساسية لإزالة الغابات؛ والمعارف التقليدية المتصلة
بالغابات؛ وحفظ الغابات، والمناطق المحمية؛ والأولويات البحثية

مذكرة من الأمانة العامة

موجز

أعدت الأمانة العامة هذه المذكرة لتكون وثيقة داعمة يستند إليها في إجراء مناقشة تفسيرية بشأن الأسباب الأساسية لإزالة الغابات؛ والمعارف التقليدية المتصلة بالغابات؛ وحفظ الغابات، والمناطق المحمية؛ والأولويات البحثية، كجزء من البند (د) من العنصر البرنامجي الثاني من برنامج عمل المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، الوارد في تقرير المنتدى عن دورته الأولى (E/CN.17/IFF/1997/4). وتستعرض هذه المذكرة بعض المسائل الرئيسية ذات الأهمية الأساسية بالنسبة إلى المواضيع المطروحة للنظر، وتوجز بعض الاستنتاجات الرئيسية المطروحة للمناقشة؛ وتقتراح طريقة لإعداد وثيقة معلومات أساسية تكون أساساً لتقرير الأمين العام؛ وتشير إلى الأحداث التحضيرية الأخرى للمناقشة الموضوعية المقرر إجراؤها في الدورة الثالثة، بما في ذلك عقد حلقة عمل عالمية بشأن الأسباب الأساسية الدولية لإزالة الغابات وتدهورها وعلاقتها بالأسباب الأساسية الوطنية، وإجراء مشاورات دولية للخبراء بشأن "البحوث ونظم المعلومات في مجال الحراجة". وتأخذ المذكرة في الاعتبار نواتج الاجتماعين الثالث والرابع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، ذات الصلة بالمعارف التقليدية المتصلة بالغابات، وبحفظ الغابات والمناطق المحمية.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	١-٢	مقدمة
٢	٦٣-٣	الولاية
٤	١٤-٦	البند (د) '١' من العنصر البرنامجي الثاني: الأسباب الأساسية لإزالة الغابات
		البند (د) '٢' من العنصر البرنامجي الثاني: المعارف التقليدية المتصلة
٧	١٥-٢٦	بالغابات
١١	٢٧-٤٢	البند (د) '٣' من العنصر البرنامجي الثاني: حفظ الغابات، والمناطق المحمية
١٣	٤٣-٦٣	البند (د) '٤' من العنصر البرنامجي الثاني: الأولويات البحثية

مقدمة

١ - أعدت الأمانة العامة هذه المذكرة لتكون وثيقة داعمة يستند إليها في إجراء مناقشة تفسيرية بشأن الأسباب الأساسية لإزالة الغابات؛ والمعارف التقليدية المتصلة بالغابات؛ وحفظ الغابات، والمناطق المحمية؛ والأولويات البحثية، كجزء من البند (د) من الفئة الثانية من برنامج العمل الوارد في تقرير المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات عن دورته الأولى (E/CN.17/IFF/1997/4). وقد شدد المنتدى في دورته الأولى على ضرورة تعزيز النتائج الإيجابية التي حققها الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات التابع للجنة التنمية المستدامة، وبحث المسائل التي تركت معلقة وكذلك المسائل الأخرى المنبثقة عن العناصر البرنامجية لعملية الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات. ومن ثم فإن هذه المذكرة تشير إلى الاستنتاجات ومقترحات العمل المتصلة بالمسائل المذكورة أعلاه، بصيغتها الواردة في التقرير النهائي للفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات (E/CN.17/IFF/1997/12). وتستعرض هذه المذكرة أيضا بعض المسائل الرئيسية ذات الأهمية الأساسية بالنسبة إلى المواضيع المطروحة للنظر، وتوجز بعض الاستنتاجات الرئيسية المطروحة للمناقشة. وتقتراح المذكرة طريقة لإعداد وثيقة معلومات أساسية تكون أساسا لتقرير الأمين العام، وتشير أيضا إلى الأحداث التحضيرية الأخرى للمناقشة الموضوعية المقرر إجراؤها في الدورة الثالثة.

٢ - وعلى الرغم مما يوجد من ترابط بين المواضيع الأربعة قيد الاعتبار في هذه المذكرة، فإنها ستتناول كلا من هذه المواضيع على حدة، ونتيجة للقيود المفروضة على الحد الأقصى لطول الوثائق الرسمية للأمانة العامة للأمم المتحدة، فإن كل موضوع من المواضيع سيعالج بأسلوب موجز.

الولاية

٣ - تحدد الفئة الثانية من برنامج عمل المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات الولاية بأنها النظر في "المسائل التي تركت معلقة وغيرها من المسائل المنبثقة عن العناصر البرنامجية لعملية الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات".

٤ - وتنص الولاية في الجزء الذي يحدد الأعمال التي سيضطلع بها في إطار البند (د) من العنصر البرنامجي الثاني للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، فيما يتعلق بالمواضيع المتناولة في هذه المذكرة، على ما يلي: "(د) النظر، في جملة أمور، في تحليل العوامل الأساسية، لا سيما الأسباب الدولية، بما في ذلك القوى الاقتصادية العابرة للحدود، التي تسبب إزالة الغابات وتدهورها، مع مراعاة المنظور التاريخي والضغط الواقعة على الغابات من القطاعات الأخرى، لا سيما الزراعة، سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي، والمعارف التقليدية المتصلة بالغابات، بما يتماشى مع جملة أمور من بينها أحكام اتفاقية التنوع البيولوجي^(١)؛ ... وتحديد وتعريف الأولويات البحثية على الصعيدين العالمي والإقليمي، مع مراعاة الأولويات الوطنية".

٥ - وسيتناول المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات بالمناقشة الموضوعية جميع المسائل المذكورة أعلاه، في دورته الثالثة.

البند (د) '١' من العنصر البرنامجي الثاني:

الأسباب الأساسية لإزالة الغابات

مقدمة

٦ - لاحظ الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات، في جملة أمور، "الحاجة الماسة إلى فهم الأسباب الأساسية لإزالة الغابات وتدهورها، التي كثيرا ما تكون لها خصوصيتها حسب البلد. وثمة حاجة إلى اتباع نهج محدد تحديدا جيدا يركز على عكس مسار أشد العمليات إضرارا وتعزيز أكثر التدابير فعالية ونفعا. ومن المهم أيضا الاعتراف بالمبادرات المحلية التي يمكن أن تتصدى للاتجاهات الحالية لإزالة الغابات وتدهورها، لا سيما لدى السكان الأصليين والمجتمعات المحلية".

٧ - ولاحظ الفريق أيضا أن "من المهم النظر في الأبعاد التاريخية والتعلم من التجربة. وكثير من العوامل المسببة لإزالة الغابات وتدهورها يوجد فيما بينها تفاعل وتعاقد. ويتسم معظم هذه المسببات بطابع اجتماعي واقتصادي. وعلى الرغم من أن بعض نهج العمل، كالاستغلال غير المستدام للأخشاب مثلا، مرتبط بقطاع الغابات ذاته، فإن الخيارات والنهج غير الملائمة في مجال السياسات المتبعة في القطاعات الأخرى يمكن أن تؤثر أيضا على ظواهر إزالة الغابات وتدهورها". وأشار الفريق إلى عدد من الأسباب الأساسية المحتملة، بما في ذلك أنماط الإنتاج والاستهلاك، وأنماط حيازة الأراضي، وأنشطة المضاربة على الأراضي وأسواقه، والأنشطة غير المشروعة لقطع الأخشاب وشغل الأراضي وزراعة المحاصيل، والضغط الناجمة عن أنشطة الرعي، والزراعة غير المستدامة، والطلب على خشب الوقود والفحم النباتي لتلبية الاحتياجات الأساسية من الطاقة، والمشاكل المتصلة باللاجئين، وأنشطة استغلال المعادن والنفط، والأحداث المناخية الطبيعية وحرائق الغابات، والتجارة الدولية التمييزية والممارسات المسببة للتشوه التجاري، والاستثمار غير المشمول بتنظيم سليم، وبرامج التكيف الهيكلي، والديون الخارجية، والتشوهات السوقية والإعانات، بما في ذلك الإعانات المقدمة للسلع الأساسية الزراعية، والفقر، والضغط الديموغرافية.

٨ - وفيما يتعلق بالأسباب الأساسية، حث مقترحات العمل التي خلص إليها الفريق جميع البلدان على القيام، في جملة أمور، وبدعم من المنظمات الدولية ومشاركة من الفئات الرئيسية، باتخاذ الخطوات الهامة التالية:

(أ) إجراء دراسات إفرادية (المقترح ٣١ (أ)): "الاضطلاع بدراسات إفرادية باستخدام الإطار التشخيصي ... من أجل تحديد (أهم) الأسباب الأساسية لإزالة الغابات وتدهورها؛ وتطوير هذا الإطار واختبار جداوله بوصفه أداة تحليلية لتقييم الخيارات المختلفة لاستغلال الغابات والأراضي الحرجية؛ و "صقل الإطار ونشر النتائج التي يتم التوصل إليها والتوسع في تطبيقه حسب الاقتضاء؛"

(ب) إجراء دراسات متعمقة (المقترح ٢٧ أ) و (ب)): "إعداد دراسات متعمقة للأسباب الأساسية على الصعيد الوطني والدولي لإزالة الغابات وتدهورها؛ وإجراء تحليل شامل للمنظور التاريخي لأسباب إزالة الغابات وتدهورها في العالم، وغيرها من الأسباب الأساسية الدولية لإزالة الغابات وتدهورها؛ بما في ذلك القوى الاقتصادية العابرة للحدود؛"

(ج) عقد حلقة عمل عالمية (المقترح ٢٨ ج)): "تقديم الدعم لعقد حلقة عمل عالمية، في أقرب وقت ممكن، بشأن الأسباب الأساسية الدولية لإزالة الغابات وتدهورها، وصلة هذه الأسباب بالأسباب الأساسية الوطنية؛"

(د) حيازة الأراضي وتقاسم الفوائد (المقترح ٢٩ ج)): "صياغة سياسات ترمي إلى تأمين حيازة المجتمعات المحلية والسكان الأصليين للأراضي، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، سياسات تستهدف تحقيق التقاسم المنصف والعاقل لفوائد الغابات؛"

(هـ) الاستراتيجيات الوطنية (المقترح ٢٩ أ) و (ب)): "صياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية، من خلال عملية مفتوحة وتشاركية، من أجل معالجة الأسباب الأساسية لإزالة الغابات، والقيام، إذا كان ذلك مناسباً، بتحديد أهداف السياسات المتعلقة بالغطاء الحرجي الوطني بوصفها مدخلات في تنفيذ البرامج الحرجية الوطنية" و "إعداد آليات، من قبيل تقييمات الأثر البيئي، من أجل تحسين صياغة السياسات العامة وتنسيقها، من خلال عملية مفتوحة وتشاركية."

٩ - ملاحظة خاصة بشأن حرائق الغابات: هناك عدة أسباب أساسية أخرى لإزالة الغابات وتدهورها، منها الأنشطة غير المشروعة لقطع الأخشاب، التي أشير إلى أنها، مقرونة بعمليات إخلاء الأراضي من أجل الإحلال الزراعي، تحدث زيادة كبيرة في وقوع حرائق الغابات في أنحاء العالم. وهذا النوع من أنشطة استخدام الأراضي يزيل الغابات السامقة الكثيفة ذات المقاومة الطبيعية للحرائق ويحل محلها أراضي زراعية وغابات متدهورة على درجة عالية من القابلية للاشتعال. وخلال فترة الجفاف الطويلة التي شهدتها الموسم الماضي وشمل أثرها نصف إقليم الأمازون ومناطق حرجية شاسعة في إندونيسيا وأمريكا الوسطى والمكسيك، احترق كثير من هذه النظم الإيكولوجية القابلة للاشتعال. وحينما يكون الجفاف الموسمي شديداً بدرجة فائقة، مثلما حدث خلال ظاهرة النينو في الفترة ١٩٩٧ - ١٩٩٨، تصبح الغابات، حتى البكر منها، أكثر تعرضاً لخطر الدمار بفعل الحريق. ومن المؤسف أنه نتيجة لسوء الإدارة وما يحدث من تغييرات وممارسات خاطئة في استخدام الأراضي، فإن كثيراً من النظم الإيكولوجية الحرجية الطبيعية أخذت تفقد حالياً أيضاً قدرتها الطبيعية على حماية نفسها من الحرائق. وسيجري تناول هذه المسألة بالتحليل بوصفها عاملاً مهماً من العوامل الأساسية المسببة لإزالة الغابات، وذلك في التقرير المقرر إعداده من أجل الدورة الثالثة للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات.

تنفيذ مقترحات العمل المتعلقة بالأسباب الأساسية لإزالة الغابات وتدهورها

١٠ - في الدورة التاسعة عشرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المعقودة في الفترة من ٢٧ كانون الثاني/يناير إلى ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، وافق مجلس الإدارة، بموجب مقرره ٢٢/١٩^(١) المتعلق بميزانيات صندوق البيئة، على المقترحات المنقحة للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧ والمقترحات المتعلقة بالفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩، التي تشمل أنشطة متابعة أعمال الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات. ويرد البند (د) من العنصر البرنامجي الثاني للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات: الأسباب الأساسية لإزالة الغابات وتدهورها، في البرنامج الفرعي ١ - ٢ للصندوق، المعنون "الاهتمام بالموارد البيولوجية"، بوصفه أحد الأنشطة ذات الأولوية. ومن المنتظر أن يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى الدورة الثالثة للمنتدى تقريراً معنوناً "تحليل متعمق للأسباب الأساسية لإزالة الغابات وتدهورها والتباينات الإقليمية لهذه الأسباب: الخيارات الاستراتيجية والمتعلقة بالسياسات لمعالجة الأسباب الأساسية لإزالة الغابات وتدهورها"، وذلك دعماً للمناقشة الموضوعية التي سيجريها المنتدى بشأن هذا الموضوع. وسيستند ذلك التقرير إلى ما يلي:

(أ) المساهمات المقدمة من البلدان بشأن الأسباب الأساسية الوطنية والدولية التي تؤثر عليها؛

(ب) تحليل شامل للمنظور التاريخي لأسباب إزالة الغابات وتدهورها في العالم، وغيرها من الأسباب الأساسية الدولية لإزالة الغابات وتدهورها، بما في ذلك القوى الاقتصادية العابرة للحدود.

١١ - وفي الدورة الأولى للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، رحب الفريق بالاهتمام الخاص الذي تبديه المنظمات غير الحكومية بالمساهمة في مداولات المنتدى بشأن الأسباب الأساسية لإزالة الغابات وتدهورها. وفي إحدى الجلسات العامة، قدمت مجموعة مؤلفة من حوالي ٢٠ منظمة حكومية بياناً مشتركاً أعربت فيه عن استعدادها للمساهمة في مبادرة مشتركة بشأن الأسباب الأساسية الوطنية والدولية لإزالة الغابات وتدهورها. وقد تضمن بيان المنظمات غير الحكومية ما يلي:

(أ) عرض بالقيام، بالاشتراك مع الحكومات، بتنظيم حلقة عمل عالمية بشأن الأسباب الأساسية الوطنية والدولية المشار إليها أعلاه. ودعا البيان الحكومات والوكالات الدولية إلى التعاضد مع المنظمات غير الحكومية كشركاء في تنظيم حلقة العمل هذه، واقترح أن تشمل حلقة العمل ما يلي:

١' قيام الحكومات بعرض دراساتها الفردية باستخدام الإطار التشخيصي المقترح من الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات، مع التركيز على عنصر حل المشاكل ونهج التماس الحلول من أجل معالجة الأسباب الأساسية؛

٢' تقديم بيانات من جانب المنظمات غير الحكومية والشعوب الأصلية بشأن التقارير والدراسات الفردية ذات الصلة المتعلقة بالأسباب الأساسية؛

(ب) اقتراح بأن يعد منظمو حلقة العمل تقريراً تجميعياً للنتائج، يركز على نهج التماس الحلول، وبإتاحة ذلك التقرير للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات بوصفه إحدى الوثائق المتعلقة بالتقدم الجاري إحرازه في تنفيذ مقترحات العمل الصادرة عن الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات بشأن الأسباب الأساسية لإزالة الغابات وتدهورها.

١٢ - وتتولى تنسيق عملية المنظمات غير الحكومية لجنة تنظيمية أحد أعضائها برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وسيضطلع بتنسيق هذه العملية عن طريق الأعمال التي تنهض بها لجنتان، إحداها لجنة تنظيمية والأخرى لجنة توجيهية، وتتألف كل منهما من ممثلي حكومة كوستاريكا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وممثلي المنظمات غير الحكومية من سبع مناطق جغرافية وممثل لمنظمة دولية للسكان الأصليين. وقد أبدى عدد من الحكومات، بما في ذلك حكومات استراليا وفنلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا، استعداداً لتقديم مساهمات مالية.

١٣ - وقد أقر مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في برنامج عمله المعتمد بشأن التنوع البيولوجي للغابات (المقرر ٧/٤)، في اجتماعه الرابع (براتسلافا، أيار/ مايو ١٩٩٨)، بأهمية إجراء مزيد من البحوث بشأن تحليل التدابير المتصلة بالأسباب الأساسية لفقدان التنوع البيولوجي للغابات. وإلى جانب الممارسات غير المستدامة لإدارة الغابات، هناك أسباب أخرى مرتبطة بفقدان التنوع البيولوجي للغابات في النظم الإيكولوجية الحرجية. وتشمل هذه الأسباب التحول الموثل، والأنواع الأحيائية الأجنبية الضارة، والتلوث، والتحات، وحرائق الغابات غير المسيطر عليها، والفقر. والحاجة ماسة إلى تحسين فهم الأسباب الأساسية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لفقدان التنوع البيولوجي للغابات، وإلى تعزيز التدابير المتعلقة بالتخفيف من تأثير هذه الأسباب.

الأعمال التحضيرية للمناقشة الموضوعية

١٤ - ستدرج الاستنتاجات التي ستنتهي إليها حلقة العمل العالمية في تقرير الأمين العام الذي سيقدم إلى الدورة الثالثة للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، والذي سيعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وستدعى البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات السكان الأصليين والمنظمات غير الحكومية إلى الإسهام بشكل نشط في إعداد ذلك التقرير بتقديم المدخلات والمعلومات ذات الصلة بشأن الدراسات الفردية إلى الوكالة الرائدة. وستشجع جميع الأطراف المهمة بالأمر على المشاركة في حلقة العمل العالمية.

البند (د) '٢' من العنصر البرنامجي الثاني:

المعارف التقليدية المتصلة بالغابات

الولاية

١٥ - البند (د) من العنصر البرنامجي الثاني: "النظر في المسائل الأخرى المنبثقة عن العناصر البرنامجية لعملية الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات والتي تحتاج إلى مزيد من التوضيح. والنظر، ضمن جملة

أمور، في ... المعارف التقليدية المتصلة بالغابات، بما يتماشى مع جملة أمور من بينها أحكام اتفاقية التنوع البيولوجي".

المسائل الرئيسية

١٦ - أقر الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المعقود في براتسلافا، سلوفاكيا، في أيار/ مايو ١٩٩٨، بأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالمعارف التقليدية المتصلة بالغابات هي كما يلي:

١٧ - اعتمد مؤتمر الأطراف في مقرره ٧/٤ برنامج عمل بشأن التنوع البيولوجي للغابات، يستهدف، في جملة أمور، الوقوف على النظم الحرجية التقليدية لحفظ التنوع البيولوجي للغابات واستخدامه استخداما مستداما، والتشجيع على التوسع في استخدام المعارف التقليدية المتصلة بالغابات وتعزيز دورها في الإدارة المستدامة للغابات والتقاسم المنصف للفوائد، وفقا لأحكام الاتفاقية.

١٨ - وأنشأ مؤتمر الأطراف في مقرره ٩/٤ فريقا عاملا مخصصا مفتوح باب العضوية لما بين الدورات بشأن تنفيذ المادة ٨ (ي) والأحكام ذات الصلة، كي يقوم بجملة أمور منها إسداء المشورة على سبيل الأولوية بشأن تطبيق وتطوير الحماية القانونية وغيرها من أشكال الحماية لمعارف وابتكارات وممارسات المجتمعات الأصلية والمحلية التي تجسد أساليب المعيشة التقليدية ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه استخداما مستداما.

١٩ - وأنشأ مؤتمر الأطراف، في مقرره ٨/٤، المتعلق بالمسائل المتصلة بتقاسم الفوائد، فريق خبراء تعينهم الحكومات، يتألف من ممثلين من القطاعين الخاص والعام وكذلك ممثلين للمجتمعات الأصلية والمحلية. وتتمثل ولاية هذا الفريق في الاستفادة من جميع المصادر ذات الصلة، بما في ذلك التدابير التشريعية وتدابير السياسات والتدابير الإدارية، وأفضل الممارسات، والدراسات الإفرادية المتعلقة بتوفير إمكانية الوصول إلى الموارد الجينية وتقاسم الفوائد الناجمة عن استخدام هذه الموارد الجينية. وفي هذا المقرر أيضا، طلب مؤتمر الأطراف إلى الآلية المالية للاتفاقية أن تركز تركيزا خاصا على الأولويات البرنامجية المتعلقة بمبادرات التمويل من جانب الأطراف المؤهلين لذلك، ومنها على سبيل المثال المشمولة في مشاريع التنوع البيولوجي، والمبادرات المحددة الأخرى لتقاسم الفوائد، مثل الدعم المقدم لتطوير مبادرات مزاولة الأعمال الحرة في المجتمعات المحلية والأصلية، وتيسير الاستدامة المالية للمشاريع التي تعزز الاستخدام المستدام للموارد الجينية، والعناصر البحثية المستهدفة للملائمة.

٢٠ - وفي المقرر ٨/٤، المتعلق بعلاقة الاتفاقية بلجنة التنمية المستدامة والاتفاقيات المتصلة بالتنوع البيولوجي وغيرها من الاتفاقات والمؤسسات والعمليات الدولية ذات الصلة، أكد مؤتمر الأطراف ضرورة الاضطلاع بمزيد من العمل للمساعدة على إيجاد تفهم مشترك للعلاقة بين أحكام الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك الاتجار بالسلع المزيفة^(٣)، واتفاقية التنوع البيولوجي، لا سيما بشأن المسائل المتصلة بنقل التكنولوجيا وحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه استخداما مستداما،

والتقاسم العادل والمنصف للفوائد الناجمة عن استخدام الموارد الجينية، بما في ذلك حماية معارف وابتكارات وممارسات المجتمعات الأصلية والمحلية التي تجسد أساليب المعيشة التقليدية ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه مستداما.

٢١ - وعلاوة على ذلك، دعا مؤتمر الأطراف، في مقرره ٩/٤، المنظمة العالمية للملكية الفكرية إلى أن تأخذ في اعتبارها في سياق عملها أساليب المعيشة والنظم التقليدية للوصول إلى معارف وتكنولوجيات وممارسات المجتمعات الأصلية والمحلية التي تجسد أساليب المعيشة التقليدية ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه مستداما، واستخدام تلك المعارف والتكنولوجيات والممارسات، وتوصيات مؤتمر الأطراف ذات الصلة. وطلب مؤتمر الأطراف كذلك إلى الأمين التنفيذي للاتفاقية أن يلمس سبل تعزيز التعاون بين الاتفاقية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن المسائل الناشئة من المادة ٨ (ي) من الاتفاقية والأحكام ذات الصلة، بما في ذلك إمكانية التفاوض على إبرام مذكرة تفاهم مع المنظمة بهذا الشأن.

٢٢ - وعلى مدار السنوات المقبلة، ستشمل النتائج الرئيسية لتنفيذ هذه المقررات ما يلي:

(أ) تحليل الآثار البشرية على النظم الإيكولوجية الحرجية، وتعزيز القدرة على تحديد الأولويات فيما بين الاحتياجات البحثية وتطبيق النتائج وتحسين الفهم للدور الذي تؤديه المعارف التقليدية في إدارة النظم الإيكولوجية، من أجل تقليل التأثيرات السلبية إلى أدنى حد ممكن أو التخفيف منها، وتعزيز الآثار الإيجابية؛

(ب) زيادة القدرة البحثية على صياغة وتقييم الخيارات التي تتضمن تطبيقات المعارف التقليدية، من أجل تقليل التأثيرات السلبية إلى أدنى حد ممكن أو التخفيف منها، وتعزيز الآثار الإيجابية؛

(ج) تحسين الفهم لنهج النظام الإيكولوجي من حيث صلته بحفظ واستغلال التنوع البيولوجي للغابات، وإيضاح صلاته بالأعمال الأخرى المضطلع بها في إطار الاتفاقية، بما في ذلك إدماج المادة ٨ (ي).

العملية المقترحة للإعداد للمناقشات الموضوعية التي ستجرى في الدورة الثالثة للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات

٢٣ - وفقا للمقرر ٧/٤ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، سيقوم الأمين التنفيذي للاتفاقية، في الفترة التي تتخلل الدورتين الثانية والثالثة للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، في سياق تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي للغابات، بمواصلة التعاضد والتعاون على نحو نشط مع أمانة المنتدى والمؤسسات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، طُلب إلى الأمين التنفيذي للاتفاقية أن يحيل المقرر ٧/٤ لمؤتمر الأطراف إلى المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات في دورته الثانية. وفيما يلي الأنشطة الرئيسية التي ستسهم في إعداد تقرير الأمين العام من أجل الدورة الثالثة للمنتدى:

(أ) تحديد النظم الحرجية التقليدية لحفظ التنوع البيولوجي للغابات واستخدامه استخداماً مستداماً، وتشجيع التوسع في تطبيق واستخدام المعارف التقليدية المتصلة بالغابات وتعزيز دورها في الإدارة المستدامة للغابات وتقاسم المنصف للفوائد، وفقاً للمادة ٨ (ي) والأحكام الأخرى ذات الصلة من الاتفاقية؛

(ب) تعزيز البحوث المتعلقة بالمعارف التقليدية المتصلة بالغابات، بمشاركة تامة من أصحاب تلك المعارف، والعمل على زيادة فهم المعارف المكتسبة والتوسع في استخدامها؛

(ج) تنفيذ الطلبات الموجهة إلى الآلية المالية للاتفاقية بأن تتخذ من الأهداف التنفيذية لبرنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي للغابات دليلاً للتمويل في ميدان التنوع البيولوجي للغابات وتشجيع مرفق البيئة العالمية بقوة على المساعدة في تنفيذ برنامج العمل على الصعد الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية.

٢٤ - وسيجري على النحو الملائم، في إعداد تقرير الأمين العام من أجل الدورة الثالثة للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، الاستعانة بأعمال الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بالمادة ٨ (ي)، المنشأ بموجب مقرر مؤتمر الأطراف ٩/٤، وغير ذلك من الأنشطة ذات الصلة المقررة في إطار الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والوكالات الدولية والمنظمات والحكومات والتنظيمات الرئيسية، ولا سيما فيما يتعلق بالمعارف التقليدية المتصلة بالغابات.

٢٥ - ووفقاً لما هو محدد في مقرر مؤتمر الأطراف ٨/٤ المتعلق بتوفير إمكانية الانتفاع وتقاسم التكاليف، سيقوم الاجتماع المفتوح باب العضوية المنعقد فيما بين الدورات لمؤتمر الأطراف، باستطلاع الخيارات المتعلقة بآليات توفير إمكانية الانتفاع وتقاسم الفوائد، وسيشرع في العمل على إيجاد تفهم مشترك للعلاقات فيما بين حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك حماية معارف وابتكارات وممارسات المجتمعات الأصلية والمحلية التي تجسد أساليب المعيشة التقليدية ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه استخداماً مستداماً، وسيضع توصيات من أجل الأعمال المقبلة. وعلاوة على ذلك، سيقوم فريق الخبراء المعنيين من الحكومات، الذي سيشكله مؤتمر الأطراف، باستطلاع جميع الخيارات المتعلقة بتوفير إمكانية الانتفاع وتقاسم الفوائد على أساس شروط متفق عليها بصفة مشتركة، بما في ذلك المبادئ التوجيهية والخطوط الإرشادية ومدونات الممارسات المثلى لترتيبات توفير إمكانية الانتفاع وتقاسم الفوائد.

٢٦ - وفي المقرر ٩/٤، طلب مؤتمر الأطراف كذلك أن يقوم الأمين التنفيذي للاتفاقية بتجميع الدراسات الفردية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك النظم القائمة بطبيعتها وأشكال المكيّف لحماية معارف وابتكارات وممارسات المجتمعات الأصلية والمحلية ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه استخداماً مستداماً، لإحالتها إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية واستخدامها في المبادرات المتصلة بوضع التشريعات المتعلقة بتنفيذ المادة ٨ (ي) والأحكام ذات الصلة من الاتفاقية.

البند (د) '٣' من العنصر البرنامجي الثاني:

حفظ الغابات، والمناطق المحمية

مقدمة

٢٧ - تنص اتفاقية التنوع البيولوجي (الديباجة) على أن "الشرط الأساسي لحفظ التنوع البيولوجي هو حفظ النظم الإيكولوجية والموائل الطبيعية في مواقعها الطبيعية والمحافظة على مجموعات الأنواع القادرة على البقاء والعمل على تنشيطها داخل محيطاتها الطبيعية". ويستكمل الحفظ في المواقع الطبيعية (المادة ٨) بالحفظ خارج المواقع الطبيعية (المادة ٩).

٢٨ - وفي المقرر ١٢/٣، بشأن برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البري: التنوع البيولوجي للغابات، أوصى مؤتمر الأطراف الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات بجملة أمور منها جعل استراتيجيات الإدارة المستدامة للغابات تستند إلى نهج النظام الإيكولوجي، الذي يحقق التكامل بين تدابير الحفظ (مثل المناطق المحمية) والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي.

٢٩ - وحدد مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة أيضاً، ضمن جملة أمور، الأولويات البحثية والتكنولوجية التالية: تقييم نماذج المسطحات الإيكولوجية، وإدماج المناطق المحمية في نهج النظم الإيكولوجية إزاء الإدارة المستدامة للغابات، ومدى تمثيل وكفاية شبكات المناطق المحمية.

٣٠ - وفي مقرره ١/٤ المتعلق بنهج النظام الإيكولوجي، أقر مؤتمر الأطراف بالحاجة إلى وضع وصف عملي لنهج النظام الإيكولوجي وإلى زيادة إيضاح ذلك النهج.

٣١ - وتوجه مؤتمر الأطراف بالدعوة إلى الأطراف أن تعالج مسألة الأنواع الأجنبية فيما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه استخداماً مستداماً وإلى إدماج الأنشطة المتصلة بذلك في استراتيجياتها وبرامجها وخطط عملها الوطنية.

٣٢ - وحدد مؤتمر الأطراف في مقرره ٧/٤، الذي اعتمد فيه برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي للغابات، عدة أهداف رئيسية أحدها هو تحديد مساهمة شبكات المناطق المحمية في حفظ التنوع البيولوجي للغابات واستخدامه استخداماً مستداماً.

معلومات أساسية

٣٣ - تنعكس مقترحات العمل المتصلة بحفظ الغابات التي اعتمدها الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات وأوردها في تقريره النهائي (E/CN.17/1997/12) في عدة عناصر برنامجية لذلك الفريق، على النحو المبين أدناه:

٣٤ - الفقرة ٤٠ (ب): دعا الفريق البلدان والمنظمات الدولية ذات الصلة، وبخاصة مؤتمر الأطراف في الاتفاقية، إلى التعاون مع السكان الأصليين والسكان الذين يعتمدون على الغابات ولديهم معارف تقليدية متصلة بالغابات، من أجل إيجاد تفهم مقبول دولياً لتلك المعارف التقليدية، وإلى تحديد تلك المعارف واحترامها وصونها والمحافظة عليها، بما في ذلك الابتكارات والممارسات ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي للغابات والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية الحرجية.

٣٥ - الفقرة ٤٤: يلزم إنشاء مناطق محمية ودعمها، حيثما يقتضي الأمر ذلك، في النظم الإيكولوجية الهشة والمتأثرة بالجفاف والتصحر، كجزء من استراتيجيات الحفظ في المواقع الطبيعية.

٣٦ - الفقرة ٤٦ (ج): حث الفريق البلدان على إقامة مناطق محمية بغية حماية الغابات والنظم الإيكولوجية المتصلة بها، ومواردها المائية واستخداماتها التاريخية والتقليدية في المواقع الملازمة من المناطق المتأثرة بالجفاف، وبخاصة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة وشبه الرطبة.

٣٧ - الفقرة ٥٨ (ب): حث الفريق البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود على ... '٥' أن تنشئ أو توسع شبكات المناطق المحمية والمناطق الحاجزة والممرات الإيكولوجية، حيثما يمكن ذلك، بغرض حفظ التنوع البيولوجي، ولا سيما في الغابات الفريدة من نوعها، وأن يكون عملها في هذا المجال مشمولاً بالاتصال الوثيق بالأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي وغيرها من الاتفاقات البيئية الدولية ذات الصلة.

٣٨ - وأعلنت حكومة استراليا عن استعدادها لرعاية إجراء دراسة متعمقة بشأن المناطق المحمية دعماً لبرنامج عمل المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات.

المسائل الرئيسية المطروحة للمناقشة في الدورة الثالثة للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات

٣٩ - تتمثل المسائل الرئيسية في التوصيات المقدمة من مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي إلى الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات. وتتمثل التأثيرات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في تحات التربة، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور نوعية المعيشة، وتقلص الخيارات المتاحة للتنمية.

٤٠ - والوضع الراهن يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة ومتسقة لحفظ الغابات وحفظ المناطق المحمية. وينبغي أن يتم انتقاء المناطق وإدارتها من أجل الحفاظ على أقصى قدر ممكن من التنوع البيولوجي.

٤١ - ويتصل أحد العناصر المهمة التي حُددت في الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، في برنامج عمل المؤتمر المتعلق بالتنوع البيولوجي للغابات (المقرر ٧/٤)، بإجراء مزيد من البحوث بشأن تقييم نماذج المسطحات الإيكولوجية، وإدماج المناطق المحمية في نهج النظام الإيكولوجي إزاء الإدارة المستدامة للغابات، ومدى تمثيل وكفاية شبكات المناطق المحمية. وينبغي أن يتم الاضطلاع بحفظ التنوع البيولوجي للغابات عن طريقين اثنين معاً، هما إنشاء مناطق محمية، وأخذ الغابات الزراعية في الاعتبار. ونتاج هذا

البرنامج من برامج الاتفاقية سيشمل أيضا مواصلة تطوير أساليب إدماج المناطق المحمية في الإدارة المستدامة للغابات، فضلا عن تقليل ثغرات المعلومات في مجالات تجزؤ الموائل وقدرة المجموعات الأحيائية على البقاء، كما سيشمل الخيارات المتعلقة بالتخفيف، مثل الممرات الإيكولوجية والمناطق الحاجزة.

المواضيع المقترحة إدراجها في تقرير الأمين العام ل طرحها للمناقشة في الدورة الثالثة للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات

٤٢ - قد يرغب المنتدى في النظر فيما يلي:

(أ) النهج والآليات المؤدية إلى إنشاء منظومة من المناطق المحمية أو المناطق التي يلزم اتخاذ إجراءات خاصة فيها لحفظ التنوع البيولوجي؛

(ب) القيام، حيثما يلزم ذلك، بوضع مبادئ توجيهية لانتقاء وإنشاء وإدارة المناطق المحمية أو المناطق التي يلزم اتخاذ تدابير خاصة فيها لحفظ التنوع البيولوجي؛

(ج) تنظيم أو إدارة الموارد البيولوجية المهمة لحفظ التنوع البيولوجي سواء أكانت داخل المناطق المحمية أو خارجها، بغية كفالة حفظها واستخدامها استخداما مستداما؛

(د) تعريف المنطقة المحمية من حيث الهدف المقصود بها وحجمها ونهج إدارتها.

البند (د) '٤' من العنصر البرنامجي الثاني:

الأولويات البحثية

مقدمة

٤٣ - خلصت حلقة العمل الدولية المعنية بالتطبيق المتكامل لممارسات الإدارة المستدامة للغابات (كوشي، اليابان، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦) (انظر الوثيقة E/CN.17/IPF/1997/9) إلى جملة أمور منها مقترحات العمل التالية:

٤٤ - نشر ثقافة جديدة بشأن تخطيط استخدام الأراضي وأنشطة البحث والإرشاد الحرجية، تسلم وتقبل بأن تحقيق التكامل بين مجموعة واسعة التنوع من القيم والاحتياجات والتطلعات البيئية والاجتماعية والاقتصادية أمر ضروري لتحقيق ممارسات الإدارة المستدامة للغابات... وتسلم بالروابط القائمة بين الصعيد الميداني والصعيد الدولي... وتشمل إجراءات وإقامة روابط على الصعيد المؤسسي تتضمن آليات جديدة لصنع القرار... وفي إطار هذه الثقافة الجديدة، يكون البحث مسيرا بإرادة الأطراف المؤثرة ومركزا وعمليا. وتكون عملية التخطيط عملية خاضعة للتنقيح فيما بين مستويات التخطيط المختلفة وتطورية على مدى الزمن؛ وتكون نتيجتها تنفيذ القرارات التخطيطية. وسينبثق من هذه الثقافة الناشئة جيل جديد

من البحوث التطبيقية، وسيكون إدراجها في جميع مستويات عملية التخطيط أداة داعمة مهمة وضرورية لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات.

٤٥ - وبناء على ذلك، دعا تقرير الرئيسين المشاركين للفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات إلى "اتخاذ تدابير لتعزيز وتنسيق أعمال البحث والتطوير المتعلقة بالغابات، ربما عن طريق وضع إطار استراتيجي لشبكة عالمية للبحوث الحرجية، مع الاستفادة على نحو تام من المنظمات القائمة".

٤٦ - واستجابة لذلك، قامت حكومتا إندونيسيا والنمسا، بمساعدة من مركز البحوث الحرجية الدولية والاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بتنظيم مشاورات دولية للخبراء بشأن "البحوث ونظم المعلومات في مجال الحراجة"، من المقرر عقدها في النمسا في الفترة من ٤ إلى ١١ أيلول/سبتمبر. ونظم برنامج دعم بحوث الحراجة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ حلقة دراسية دولية بشأن "الترتيبات المؤسسية الناشئة لبحوث الحراجة"، بمساعدة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية ومركز البحوث الحرجية الدولية، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ في شيانغ ماي بتايلند.

مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات

٤٧ - حددت الدورة الأولى للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات ثمانية مسائل منبثقة من عملية الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات وتحتاج إلى مزيد من الإيضاح، وهي: (أ) الأسباب الأساسية لإزالة الغابات؛ و (ب) المعارف التقليدية المتصلة بالغابات؛ و (ج) تقييم ورصد وإصلاح الغطاء الحرجي؛ و (د) حفظ الغابات؛ و (هـ) الأولويات البحثية؛ و (و) تقدير قيمة السلع والخدمات الحرجية؛ و (ز) الأدوات الاقتصادية، والسياسات الضريبية، وحيازة الأراضي؛ و (ح) العرض والطلب فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات الحرجية الخشبية وغير الخشبية.

٤٨ - وفي حين أن المخطط المذكور أعلاه يصور "البحوث والأولويات البحثية" على أنها تشكل موضوعاً متميزاً ومستقلاً، فإن هناك منظوراً بديلاً لذلك يرى أن عمليتي الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات قد حددتا العدد الأكبر من الشغرات البالغة الأهمية في المعلومات والمعارف القائمة (فيما يتعلق بالبنود المتعلقة السبعة الأخرى المذكورة في الفقرة السابقة). وفيما يتعلق بكل بند من هذه البنود، يلزم بصفة عاجلة تعزيز عملية جمع المعلومات وتحليلها (أي عملية البحث)، كي يمكن اتخاذ مقررات على أساس أكثر استنارة وكي يمكن تحسين إدارة الغابات على الصعد المحلية والوطنية والعالمية. ولا ينبغي اعتبار "البحث" موضوعاً للمناقشة في حد ذاته، بل ينبغي اعتباره الوسيلة الحاسمة التي يمكن بها للعلم أن يعزز ويطور المناقشات الجارية بشأن جميع المسائل المتعلقة الأخرى، لا سيما حينما يكون مركزاً على الاحتياجات الحقيقية للمستفيدين منه، الذين يشاركون في عملية البحث ويساهمون فيها.

٤٩ - ومن المتفق عليه على نطاق واسع حالياً أن بعض الآليات الجديدة لتنسيق البحوث ضرورية لتعزيز فرادى الوحدات العلمية وتقوية الروابط فيما بينها، ولتمكين "شبكة عالمية من الباحثين الحرجيين" من العمل على نحو فعال. وهذه الآليات والشبكات المتوخى بها تنسيق البحوث يلزم أن تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمشاكل إدارة الغابات على صعيد الواقع الفعلي. والوضع الأمثل لأي إطار دولي للتعاون البحثي فيما بين التخصصات المختلفة هو أن يفي بما يلي:

- (أ) توفير آلية داعمة لعلماء البلدان النامية؛
- (ب) تشجيع التحليل المقارن والقابل للتطبيق على نطاق واسع؛
- (ج) إتاحة تقسيم العمل بغية زيادة الكفاءة إلى أقصى حد ممكن وتقليل الفاقد الناتج عن الازدواج إلى أدنى حد ممكن؛
- (د) تمكين العلماء ذوي التخصصات المختلفة من التفاعل على نحو بناء؛
- (هـ) كفالة بذل الجهد بالقدر الذي لا بد منه لتحقيق منجزات هامة؛
- (و) تيسير البحث بطرق عملية، عن طريق تحسين إمكانيات الوصول إلى قواعد البيانات العالمية الكبيرة التي يستخدمها الباحثون في فرادى البلدان؛
- (ز) توفير مجال للتركيز على المسائل البحثية الاستراتيجية ذات الأولوية التي تحدد عن طريق التعاون الوثيق مع المستفيدين من البحوث؛
- (ح) أن يكون وسيلة لتوجيه عملية تخصيص الأموال؛
- (ط) توفير إمكانية الوصول إلى المعلومات المتوافرة حالياً، بما في ذلك قواعد البيانات والمصنفات وغيرها من منتجات المعلومات ذات القيمة المضافة؛
- (ي) توفير "لوحة إعلانات" لتشجيع الاتصال الإلكتروني السريع.

٥٠ - وكثير من هذه المهام يؤدي حالياً عن طريق الأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية ومركز البحوث الحرجية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وقد نهت هذه المنظمات الثلاث (المختلفة ولكن المتكاملة) إلى الحاجة إلى ما يلي:

(أ) الإقرار بالحاجة إلى جدول أعمال للبحوث الحرجية يتجاوز حجمه وتختلف نوعيته عن جدول الأعمال الذي كان قائما في الماضي وكان مقتصرًا على النطاق الوطني أو المحلي وموجها أساسا نحو الإنتاج الصناعي للأخشاب؛

(ب) تعزيز الآليات التي تمكن الأوساط البحثية من المساهمة على الوجه الملائم في التماس الحلول للمشاكل البحثية المحددة في المحافل المختلفة، مثل المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات؛

(ج) إزالة العوائق المالية والمؤسسية التي تحول دون التعاون الفعال والمعزز، سواء ما يوجد منها على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي.

٥١ - وعلاوة على ذلك، اقترح الاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية ومركز البحوث الحرجية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ما يلي:

(أ) ضرورة أن تعمل هذه المنظمات مع المؤسسات الدولية الأخرى للبحوث الحرجية والبيئية من أجل تيسير ذلك التنسيق وإيجاد إطار استراتيجي للبحوث الحرجية العالمية؛

(ب) ينبغي أن يدرك المجتمع الدولي (وخصوصا أعضاؤه المسؤولون عن المساعدة الإنمائية الرسمية) الحاجة إلى هذه الآلية المحسنة الجديدة للتنسيق الدولي، التي تشمل أهدافها أيضا بناء القدرات وتعزيز المنظومات البحثية الوطنية والإقليمية، وأن ينظر في الكيفية التي يمكن بها لمجتمع البحوث الحرجية ووكالات التمويل ومستخدمي البحوث التوفيق بين الاستراتيجيات وكفالة الموارد الكافية للبحوث، ونشر النتائج؛

(ج) ينبغي للجنة التنمية المستدامة أن تدرك الفرص المتاحة لتحسين العلوم الحرجية والتي ينبغي معالجتها في المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، وأن تقر بالحاجة إلى إقامة "إطار استراتيجي للبحوث الحرجية العالمية".

المسائل الرئيسية

٥٢ - يلزم أن تتوافر للمحافل المماثلة للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات ولمقرري السياسات وصانعي القرارات على الصعيدين الوطني والإقليمي إمكانية الوصول إلى مصادر غير متحيزة للمعلومات الموثوقة وتحليلات موضوعية للخيارات التقنية والعلمية. وهذا الأمر ضروري لا لرسم المسارات الممكنة مستقبلا فحسب، بل أيضا لإيضاح مصادر أوجه الضعف الحالية في المعرفة والفهم، ووضع جداول الأعمال اللازمة لكل من أنشطة البحث وإجراءات السياسات. وتحسين نوعية المعلومات والبحوث السليمة علميا وزيادة إمكانية الوصول إليها يمثلان جزءا لا يتجزأ من عملية بناء توافق الآراء على الحاجة إلى العمل ووجهة الإجراءات الدولية الواجب اتخاذها مستقبلا بشأن الغابات. بيد أنه لا تزال توجد حتى الآن خلافات

كثيرة بشأن المعلومات الأساسية المتعلقة بالمناطق الحرجية، ومعدلات التغير، وخيارات الإدارة، والأسباب الأساسية لإزالة الغابات، وما إلى ذلك، وكذلك بشأن جملة أمور أخرى منها الدور المقبل للمزارع، وإمكانية إصلاح الأراضي الحرجية المتدهورة أو غير الحرجية، والمعارف التقليدية المتصلة بالغابات. وتكمن هنا فرصة تحديد أهم ثغرات المعلومات التي ينبغي ملؤها، كي يمكن تحليل الحالة الراهنة لغابات العالم على نحو أكثر إحكاما، وتحليل استخدامها وإدارتها وحفظها، ثم تحديد ما لا يزال لازما عمله لتحسين تلك الحالة.

٥٣ - ويمكن أن يكون من الأهداف الأطول أجلا المساعدة في تحديد معالم إطار مؤسسي دولي يقدم الدعم على نحو متواصل للبحوث الرامية إلى حل المشاكل ذات الأولوية العالية التي تواجه الحراجة والغابات الدولية (أي العالمية والإقليمية)، وإلى اغتنام الفرص الجديدة؛ بمعنى أن يكون الهدف هو السعي إلى كفاءة أن يتوافر، في الإطار المؤسسي الدولي التالي لمرحلة المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، الإقرار الصريح بضرورة البحوث وبالدور الذي يمكن أن تؤديه، وأن يتوافر لها أيضا الدعم الكافي. وهناك هدف مهم آخر هو تعزيز قدرة الباحثين المعنيين بالغابات في البلدان النامية على تشخيص وحل المشاكل الحرجية القائمة في تلك البلدان وكذلك المشاكل التي ستنشأ فيما بعد. ويلزم أن تشمل الترتيبات المؤسسية الدولية الجديدة للغابات آلية مفصلة ومصممة تصميمًا جيدًا لتحقيق هدف تعزيز القدرة الوطنية، وكذلك تحسين التعاون وعملية تحديد الأولويات والآليات على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

٥٤ - وإنشاء آلية جديدة لتحديد الأولويات يمكن أن يساعد على تحقيق عملية التجديد وإعادة التعريف المقترحة في مجال علوم الغابات. وينبغي أن تصاغ خطة العمل المتعلقة بإقامة شبكة دولية جديدة على أساس جدول أعمال البحوث الذي عرض ونوقش في الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات. ويلزم إجراء استعراض منهجي لحالة المعرفة في بعض المجالات المحددة، وتجميع نتائج ذلك الاستعراض من أجل إصدار تقرير شامل يحدد أيضا الثغرات الواجب ملؤها عن طريق مزيد من البحوث المتعددة التخصصات، أو عن طريق مشاريع بحثية تعاونية قصيرة الأمد يضطلع بها خصيصا لهذا الغرض، مقترنة بمبادرات بحثية طويلة الأمد في مجالات منتقاة. وهذا كله يفترض وجود آلية لإنفاق الأموال الدولية على دعم الأنشطة البحثية التعاونية ذات الأولوية العالية. ولا بد أن تكون هناك مشاركة من المستفيدين النهائيين من بحوث الغابات، لا في تحديد المواضيع البحثية فحسب، بل أيضا في تسيير الأنشطة البحثية الناجمة عن ذلك.

٥٥ - ووضع آلية (استراتيجية/ مبادرة) جديدة لبحوث الغابات المتعددة التخصصات العالمية أو الإيكولوجية - الإقليمية ينبغي أن يكون شاملا ومحققا للتكامل فيما بين ما يلي:

(أ) "مركز تنسيق" يوجه عملية تحديد المشاكل البحثية المتعددة التخصصات وتعريفها وتحديد أولوياتها، وقيم نتائج البحوث التي تعالج تلك المشاكل؛

(ب) معاهد أو اتحادات أو شبكات بحثية تقود وتنظم عملية البحث وتكفل إتاحة نتائجها للمستعملين؛

(ج) هيئة لتقديم المساعدة في بناء القدرات ونشر النتائج.

٥٦ - بيد أنه ينبغي النظر إلى هذه المهام على أنها مهام مترابطة ومتكاملة وليست مستقلة، وينبغي الاضطلاع بكل منها بمشاركة فعلية من المؤسسات الوطنية المختصة.

العملية المقترحة للإعداد للمناقشة الموضوعية التي ستجري في الدورة الثالثة للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات

٥٧ - أعقب الاقتراح الذي قدمته إندونيسيا والنمسا إلى المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات في دورته الأولى بعقد اجتماع للخبراء، القيام بالأعمال التحضيرية الأولية للنهوض بالولاية الصادرة عن المنتدى، وذلك خلال مؤتمر الحراجة العالمي المعقود في تركيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وتلا ذلك عقد اجتماع للجنة توجيهية في ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، في المركز الاتحادي لبحوث الغابات، في فيينا بالنمسا. وناقش الاجتماع الأهداف والنواتج الممكنة لاجتماع الخبراء المقترح، بما في ذلك ما يلي:

(أ) استعراض الأولويات المتعلقة بالمسائل الصالحة للبحث على الصعيدين العالمي والإقليمي، بل وعلى الصعيد الوطني؛

(ب) بناء القدرات في مؤسسات البحوث؛

(ج) إنشاء مراكز امتياز وهيكل للبحوث التعاونية؛

(د) سبل تغيير الثقافة البحثية (متابعة اجتماع كوشي)؛

(هـ) سبل جعل البحوث جذابة للمانحين ومقرري السياسات وصانعي القرارات؛

(و) نظم المعلومات الإقليمية والعالمية لبيانات الغابات؛

(ز) تحقيق التواصل فيما بين بيانات بحوث الغابات وتجميع تلك البيانات؛

(ح) المسائل البيئية (الحيوية، واللاحوية، والاصطناعية).

٥٨ - كما تشمل المواضيع المقترحة لبعض ما سيقدم من ورقات المعلومات الأساسية وما سيلقى من البيانات الرئيسية ما يلي: (أ) "المعلومات الجغرافية"؛ و (ب) بيانات عينات قطع الأراضي؛ و (ج) استعراض المعلومات ذات القيمة المضافة في المؤلفات المنشورة؛ و (د) تحليل فوائد وتكاليف الاستثمارات البحثية السابقة.

٥٩ - وسيضم المشتركون في اجتماع الخبراء كبار الباحثين، وقادة الرأي في مجال السياسات العلمية، والخبراء "المؤسسين"، والبنك الدولي، ومؤسسات الأمم المتحدة، والمؤسسات الرئيسية، والاتحاد الدولي

لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية - الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، على نحو يكفل التوزيع العام المنصف بين الشمال والجنوب وبين الجنسين.

٦٠ - والانشغال الدولي الجديد الواسع النطاق الذي أصبح يساور المجتمعات بشأن مسائل الغابات يستلزم إعادة النظر في مؤسسات بحوث الغابات. وهل يحدث بالفعل تغير في الثقافة السائدة في مجال بحوث الغابات أم هناك حاجة إلى الاضطلاع بمبادرات جديدة لإيجاد ثقافة جديدة في هذا المجال؟ وما هي أنواع النهج الجديدة والتحالفات الجديدة اللازمة حاليا والتي ستلزم في المستقبل؟ وستركز المبادرة المشتركة بين إندونيسيا والنمسا بدرجة أكبر على الكيفية التي تنجز بها البحوث وبقدر أقل على ما يجري إنجازه في هذا المجال، ولكن لن تصدر عن الاجتماع "قائمة منتقاة للمواضيع البحثية الجديدة بالاهتمام". ومن ثم فإن المقصود بالاجتماع هو أن يكون اجتماعا لإثارة الأفكار وبناء التوافق في الآراء أكثر من كونه اجتماعا للتخطيط يستهدف إعداد قائمة بالمجالات البحثية ذات الأولوية.

٦١ - والناج العام المتوخى من المبادرة المشتركة بين إندونيسيا والنمسا هو إعداد خيارات للدورة الثالثة للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات فيما يتعلق بإيجاد آلية فعالة جديدة لتحسين تحديد الأولويات وتسيير البحوث الدولية المتعلقة بالغابات وتطبيقها وتمويلها على نحو أفضل، والاعتراف بالحاجة إلى قدر أكبر ونوعية أفضل ونوع مختلف من بحوث الغابات لحل "المشاكل والمعضلات المتعلقة بالغابات" التي حددها الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات. ويستهدف الاجتماع تصميم آلية يمكن أن تقدم بصورة متسقة إلى المانحين "فرص الاستثمار" في بحوث تتسم بالتركيز ويمكن أن تحدث درجة عالية من التأثير على البرامج الإنمائية المتعلقة بالغابات.

٦٢ - والناج المحدد الذي سيتمخض عنه اجتماع الخبراء الذي ستنظمه في أورت غموندن (النمسا) إندونيسيا والنمسا سيكون نصا مشمولا بتوافق الآراء صادرا عن الاجتماع لإحالة إلى الدورة الثالثة للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، يحظى بتأييد قوي من الطوائف المتنوعة للفئات ذات المصلحة، بما في ذلك البلدان النامية والمانحون والمنظمات غير الحكومية. وسيفيد هذا الناج العملية الحكومية الدولية ويفذيها، وسيبرز الآليات اللازمة لتحقيق ما يلي:

(أ) تحديد البحوث (بما في ذلك الاستعراض) وتعريفها وتحديد أولوياتها؛

(ب) إقامة اتحادات/شبكات للبحوث العالمية والإقليمية؛

(ج) بناء القدرات؛

(د) التنفيذ، بما في ذلك القيود التي تكبل أنشطة الاستغلال، وتحقيق التواصل بين المجتمع البحثي ومجتمع المستعملين؛

(هـ) تعبئة التمويل.

٦٣ - وسيعالج اجتماع الخبراء أيضا مسائل من قبيل ما يلي:

(أ) معنى العولمة وتكنولوجيا المعلومات الجديدة بالنسبة إلى بحوث الغابات. وعلى سبيل المثال، اتصف الاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية، ولا سيما على مدى السنتين الماضيتين أو الثلاث سنوات الماضية، بطابع دينامي بوصفه مؤسسة دولية، تتمتع بقدرة كبيرة على التأثير والإنجاز في مجال بناء القدرات البحثية، على نحو يشمل كلا من الجانبين البيولوجي - الفيزيائي والإداري في مجال الغابات؛

(ب) التكنولوجيات والآليات الجديدة للتشارك في المعلومات. هناك مبادرات عديدة لإنشاء نظم للمعلومات. ومن ثم سيضع الاجتماع تخطيطاً لاستعراض على مستوى استراتيجي لاحتياجات المعلومات اللازمة للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات؛

(ج) آليات التمويل: هناك بالفعل وكالات مانحة كثيرة تدفع التكاليف اللازمة لسلع عامة بيئية عالمية. والإمكانيات التي ينطوي عليها تداول الانبعاثات الكربونية يمكن أن تفوق المساعدة الإنمائية الرسمية الحالية، بما لذلك من نتائج كبرى فيما يتعلق بالطلب على البحوث والموارد اللازمة للبحوث.

الحواشي

(١) انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية التنوع البيولوجي (مركز الأنشطة البرنامجية للقانون البيئي والمؤسسات البيئية)، حزيران/يونيه ١٩٩٢.

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٢٥ (A/52/25)، المرفق، المقرر ٢٢/١٩.

(٣) انظر الصكوك القانونية التي تجسد نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، المدونة في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة "غات"، رقم المبيع GATT/1994-7).

— — — — —